

## بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تطالب فيه المجتمع الدولي، وخاصة الرباعية الدولية، باتخاذ موقف حازم وقاطع تجاه ما يجري في القدس من انتهاكات وأعمال تفوق كل ما حدث طوال ما يزيد عن أربعين عاماً من الاحتلال\*

رام الله، 2010/1/11

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اليوم، اجتماعاً لها، في رام الله، برئاسة السيد الرئيس محمود عباس.

ودرس الاجتماع التطورات الأخيرة خاصة في مدينة القدس، واستمرار أعمال التهويد ونهب الأرض وبناء جدار الفصل العنصري، وسحب هويات أبنائها، وسرقة البيوت بهدف تغيير طابع القدس الشرقية عبر زرع المستوطنات في جميع أرجائها، وكذلك بحث الاجتماع الاتصالات الفلسطينية والعربية والدولية بصدد العملية السياسية. وتوصل الاجتماع إلى مايلي:

أولاً:-- مطالبة المجتمع الدولي، وخاصة الرباعية الدولية باتخاذ موقف حازم وقاطع تجاه ما يجري في القدس من انتهاكات وأعمال تفوق كل ما حدث طوال ما يزيد عن أربعين عاماً من الاحتلال.

وكذلك العمل على عرض قضية الوضع في القدس على مجلس الأمن الدولية، ودعوة المجموعة العربية وجميع القوى الصديقة إلى التحضير الجدي لإثارة هذا الموضوع الخطير الذي يهدد المدينة العربية الفلسطينية ومستقبلها، وبالتالي يهدد مصير كل عملية السلام.

ويؤكد الاجتماع على أهمية تخصيص مؤتمر القمة العربي القادم في الجماهيرية الليبية الشقيقة لبحث قضية إنقاذ القدس من خطط التهويد الشاملة والجارية، وإحياء صندوق القدس ودعم مؤسسات المدينة بجميع الأشكال بما يوفر مقومات الصمود لآبنائها في وجه مشاريع التهجير والتوسع الاستيطاني وتغيير المعالم.

ويدعو الاجتماع جماهير شعبنا الباسل في المدينة الصامدة، وفي جميع أرجاء الوطن إلى الثبات على الأرض وحماية مدينتها ووطنها ومقدساتها بكل الوسائل المشروعة، وعبر الكفاح الشعبي السلمي، في وجه عريضة المستوطنين ولوضع حد لأعمال اللصوصية ونهب البيوت وهدم المنازل، والاستيلاء على الأرض التي تجري بتخطيط ورعاية حكومة الاحتلال وأجهزتها المختلفة.

---

\*المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان  
<http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=5654>

كما يدعو الاجتماع جميع شعوبنا العربية وقواها الفاعلة إلى تقديم أوسع دعم لضمود القدس وأبنائها ومؤسساتها الوطنية كافة.

ثانياً: - يؤكد الاجتماع تقديره لمواقف الدول العربية الشقيقة، التي التقى الرئيس محمود عباس أبو مازن خلال جولته الأخيرة مع قادتها، والتي شملت مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والكويت وقطر، وكذلك مع قادة تركيا الصديقة، بشأن دعمها جميعاً للموقف الفلسطيني تجاه أسس عملية السلام، ولوقف الاستيطان الشامل والكامل في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية كضرورة لازمة لانطلاق عملية السلام من جديد.

كما يقدر الاجتماع الجهود التي بذلتها مصر والأردن مباشرة عبر وفديهما إلى واشنطن لمساندة الحقوق الفلسطينية ولإرساء العملية السياسية على أسس تضمن نجاحها، بما يخدم قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وتطبيق مبادرة السلام العربية ووضع حد لمناورات حكومة إسرائيل، التي تريد الجمع بين مفاوضات شكلية وغير جدية وبين مواصلة الاستيطان وتهويد القدس وتغيير معالمها.

ويؤكد الاجتماع على تمسكه بالموقف الثابت والمتوازن الذي عبر عنه الرئيس أبو مازن في جميع الاتصالات، والذي ينطلق من الحرص على نجاح العملية السياسية عند انطلاقها من جديد، الأمر الذي يتطلب الوقف التام للاستيطان في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية دون استثناء، وتحديد الهدف النهائي لتلك العملية على أساس الإقرار بحدود عام 1967، والحل العادل والمتفق عليه لقضية اللاجئين من شعبنا على أساس قرار 194 وتوفير جدول زمني ملزم لإنهاء المفاوضات ورقابة دولية فعالة على نتائجها.

ويدعو الاجتماع اللجنة الرباعية الدولية في اجتماعها القادم، بعد يومين في بروكسل إلى اتخاذ موقف واضح يحمي العملية السياسية من مناورات حكومة إسرائيل التي تسعى إلى مفاوضات فارغة من أي مضمون، أو أي التزامات واضحة مع استمرار يدها طليقة في الاستيطان داخل القدس، وجميع أرجاء الضفة، ومواصلة تنكرها لأسس ومرجعية عملية السلام.

ثالثاً: - تدين اللجنة التنفيذية الحملة الظالمة ضد مصر الشقيقة، لما صاحبها من أعمال العريضة التي قادت إلى استشهاد أحد الجنود المصريين، تلك الحملة التي تأتي بهدف حماية الأنفاق، واستخدامها كوسائل للتهريب، وذلك على الرغم من الجهود التي استمرت مصر في بذلها لرفع الحصار عن قطاع غزة الصامد، وتوفير كل المستلزمات الأساسية سواء عبر ضمان التنقل لأبناء غزة وإيصال المواد الأساسية إلى القطاع رغم الحصار الإسرائيلي، وللتخفيف من آثاره المدمرة على شعبنا.

وترى اللجنة التنفيذية أن ما تتعرض له مصر من اتهامات كاذبة إنما يأتي في سياق حملة منظمة تشارك فيها قوى ودول ووسائل إعلام متحيزة لأغراض لا تمت بصلة إلى مصالح الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، وإنما بهدف الإساءة إلى مصر ودورها القومي والإقليمي. وتؤكد اللجنة التنفيذية أن الحرص على إنهاء الحصار، لا يكون عبر الدفاع عن الأنفاق، وما تؤدي

إليه من تخريب لاقتصادنا الوطني، ومن تراكم ثروات غير مشروعة لدى أمراء الأنفاق من قادة حماس، وإنما عبر الوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية والعمل المباشر مع مصر الشقيقة من أجل تطبيق اتفاق المعابر برعاية دولية مما يحمي مصالح شعبنا، ويوفر له الشروط الحياتية والإنسانية المطلوبة.

وقد أصبح واضحاً أمام شعبنا بأسره أن هناك خطين، خط الدفاع عن القدس وحقوقنا الوطنية الذي تسير عليه القيادة الفلسطينية رغم كل الضغوط التي تتعرض لها، وخط الدفاع عن الأنفاق لضمان سيطرة حماس على في غزة على حساب لقمة عيش أبنائها ومعاناتهم. رابعاً:- ترفض اللجنة التنفيذية استمرار قيام حماس وبعض القوى التي تدور في فلكها بالتهجم على القيادة الفلسطينية، وكذلك مواصلة محاولاتها البائسة لإقامة مرجعية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وقيادتها الشرعية.

وتؤكد اللجنة التنفيذية أن هذه المحاولات ستلقى الفشل الذريع مثلما لقيته المحاولات السابقة، رغم أية مساندة إقليمية لم، تستهدف شق الصف الفلسطيني أو استخدام الورقة الفلسطينية لخدمة مصالح تلك القوى الإقليمية.

خامساً:- تؤكد اللجنة التنفيذية على التمسك بالوثيقة المصرية كأساس للمصالحة الوطنية ورفض كل المحاولات الهادفة إلى اعادة النظر في عدد هام من عناصرها المتكاملة، ومن الواضح أن ما يسمى التعديلات التي تريدها حماس ليس لها أي هدف سوى تعطيل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية عبر اقتراحات من نوع استبدال لجنة الإشراف على الانتخابات كلجنة محايدة ومستقلة بلجنة فصائية، مما يتيح الفرصة لحماس وحلفائها أن تعطل عمل اللجنة من داخلها، وبالتالي تعطيل الانتخابات برمتها على أمد بعيد.

إن حماس تسعى إلى استمرار فرض هيمنتها التي وصلت إليها عبر الانقلاب الدموي على قطاع غزة، وحرمان المواطن الفلسطيني من حقه المطلق في ممارسة الانتخابات وتحقيق الرقابة وتداول السلطة في إطار ديمقراطي، وهو الحق الذي تريد حماس تعطيله وإلغاءه خدمة لمصالحها الفئوية، ومصالح الدول الإقليمية التي تدعمها.

سادساً:- تدعو اللجنة التنفيذية إلى الوقف التام لأية أعمال تقوم بها مؤسسات دينية يمكن أن تخدم المشاريع الاستيطانية والتوسعية الإسرائيلية، خاصة في القدس، وإلى استجابة هذه المؤسسات لصوت أبنائها وأبناء شعبنا بأسره في هذا الصدد، وستقوم اللجنة التنفيذية بمتابعة هذا الشأن الخطير مباشرة مع الجهات المعنية، وخاصة المرجعيات الدينية.

واتخذت اللجنة التنفيذية عدداً من القرارات فيما يخص عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية الشقيقة، بما فيها موقف بعض المنظمات الغير حكومية إزاء تونس الشقيقة التي وقفت دائماً على جانب شعبنا وقيادته الشرعية ونضاله العادل.

كما اتخذت اللجنة التنفيذية عدداً من القرارات الإدارية الداخلية الهامة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>